حَوْلِيَّةَ كَلِيَّةِ الإِنْسَانِيَّاتِ وَالعِلْمَيْنِ الْإِجتماعِيَّةِ

العدد التاسع عشر

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
الصناعات الغذائية في دولة الكويت:
خصائصها الإجرافية، مشاكلها وآفاقها المستقبلية

د. عبيد سرور العتيبي
جامعة الكويت – كلية الآداب

مقدمة:
تعتبر الصناعات الغذائية بشكل عام قطاعاً هاماً في الصناعات التحويلية بدولة الكويت، إذ أنها تحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد الصانع (300 مصنعاً) *، مما يمثل إنتاج الصناعات الغذائية حوالي 7% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي، ويعمل بها 14% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الصناعي وذلك في عام 1992.
وجاءت الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة 22% تقريباً من جملة الفروع الصناعية التي يقدمها البنك الصناعي، وحصلت على نفس المرتبة في متراكم قروض البنك الصناعي خلال الفترة الممتدة من 1974 - 1993 ونسبة 17% تقريباً (1).
ومن المؤشرات الهامة التي تعبّر عن مدى تطور الصناعات الغذائية في الكويت، امتداد نشاطها للأسواق الخارجية عن طريق تصدير بعض الصناعات الغذائية المحلية، خاصة منتجات دقيق القمح كالبسكويت والمعكرونة، وأيضاً منتجات الحليب الطازج كالحلب المسترد والمغمر واللبن، بالإضافة إلى اللحوم بأنواعها وغيرها من المنتجات الغذائية. ويجدر بالذكر أن هذه المنتجات كانت تصدر إلى الدول الخليجية، والعربية والإسلامية الآسيوية، بل أن بعض هذه المنتجات تصدر إلى بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب شرق آسيا.

* يشمل هذا العدد جميع أنواع الصناع دون النظر إلى حجم عمليتها.

229
وتدلنا هذه المؤشرات على أن الصناعات الغذائية أصبحت تحتل مركزاً هاماً وملموساً بين الصناعات التحويلية الكويتية، فضلاً عن كونها تساهم في تنوع مصادر الدخل والحد من الواردات الغذائية.
وتزداد أهمية الصناعات الغذائية في الكويت إذا ما قمت من منظور الأمن الغذائي المحلي، ومدى مساهمتها في استغلال الموارد الزراعية المحلية ودورها في إتمام الفرصة نحو تحقيق التكامل الصناعي الزراعي، وتوفر المزيد من فرص الاستثمار المحلي.

مراحل تطور الصناعات الغذائية:

لقد مرت صناعة المواد الغذائية في الكويت كغيرها من الدول بأربعة مراحل يمكن اجمالها على النحو التالي:

1- مرحلة الانتاج أو الصناعة التقليدية:

ساد هذه المرحلة الاعتماد على أساليب الانتاج التقليدية القديمة، وهو الأسلوب الشائع في الفترة السابقة لعقد السبعينيات (فترة ما قبل الاستقلال)، وكانت الصناعات الغذائية قليلة العدد ولم تكن تستخرج صناعة بعض أنواع من الخضروات والمشروبات.

2- المرحلة المبكرة في الصناعة الحديثة:

وقد بدأت في السبعينيات، وتزداد بانشاء العديد من الصناعات حيث بلغت في نهاية ذلك العقد 21 منصعاً. وأخذت هذه الصناعات تستفيد من التقنيات الحديثة، وتوزعت هذه الصناعات على الكثير من أنواع الصناعات الغذائية خاصة المشروبات الغازية والعصير، والشكولاتة والحلويات السكرية، وصناعة الألبان ومنتجاتها. كما تزايدت أعداد عمالها بشكل كبير.

٢٧٠
3- مرحلة التطور الصناعي الغذائي :

وتشتمل هذه المرحلة على عقدي السبعينيات والثمانينيات وتعد فترة النمو والتطور الواقعي في الصناعات الغذائية حيث تزامنت مع الوفيرة المالية والرخاء الاقتصادي للدولة، مما جعل كثيرا من المستثمرين يتجهون للاستثمار الصناعي بوجه عام، وللصناعات الغذائية بشكل خاص. وقد أعطى اهتمام الحكومة بانشاء البنك الصناعي في عام 1973، زخما كبيرا لتطور الصناعات الغذائية. وقد بلغ قيمة قروي البنك للصناعات الغذائية خلال الفترة (1974-1989) أكثر من 45 مليون ديناراً كوريتياً، وقد شهدت سنوات عقدي السبعينيات والثمانينيات اشتقا مصانع جديدة بلغت 12 مصنعا لكل عقد، وبدأت هذه المصنع في تغطية جزء منهم من الطلب المحلي على منتجات المواد الغذائية المصنعة.

4- مرحلة إعادة بناء الصناعات بعد التحرير :

وهي المتمثلة في الفترة من 1990-1994، أي فترة ما بعد الغزو العراقي الغاشم والدمار الذي حل بالقطاع الصناعي بشكل عام، والصناعات الغذائية بشكل خاص، وما ترتيب عليه من توقف إنتاجها بشكل كبير. فقد بلغت نسبة الأضرار في الأصول الثانية ما نسبته 25%. ولكن بدأت الصناعات الغذائية منذ عام 1991 (بعد التحرير) مرحلة البناء واسترداد عافيتها والقيام بدورها المهم في القطاع الصناعي، على الرغم من تغير الظروف الاقتصادية والمالية للدولة وكذلك التركيبة السكانية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مسح شامل للمصانع الغذائية في دولة الكويت، ودراسة خصائصها وفرعها وتوزيعها، وكذلك تهدف إلى ملء النمط التوزيعي للصناعات الغذائية في مناطق ومحافظات الكويت، ودراسة الارتباط الجغرافي والارتباط الوظيفي والبحث في مشاكلها، وتحاول هذه الدراسة استشراف الاتجاهات المستقبلية للصناعات الغذائية ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

* على الأخص في المصانع التي يبلغ حجم عمالتها عشرة فائراً.

271
منهج الدراسة وأطلوبها

تتركز هذه الدراسة على الصناعات الغذائية في دولة الكويت (منطقة الدراسة المحددة في الشكل رقم "1")، والمصنفة حسب "التصنيف الدولي" للصناعات الغذائية (2) (انظر الجدول رقم 1).

وتوقع الدراسة في نطاق ما يعرف بالدراسات السحية، استعين بالنهاية الاستقرائي الذي يبدأ بدراسة الظاهرة في واقعها الطبيعي. وما أن المعلومات والبيانات الرسمية يعترف بها بعض الدكاترا، فقد تم تصميم استبانات هدف جمع البيانات اللازمة التي تخدم أهداف البحث. وتم تسليم الاستبانات إلى المديرين العامين أو مديري الانتاج لمثلها وذلك في الصناع المنتجة فعليا.

وقد قام البحث باستخدام الوسائل الكمية التالية: معمل صلة الجوار، معمل التوطن الصناعي، معمل الارتباط الجغرافي، معمل الارتباط كيندال للرتب، إضافة إلى التكرارات والنسبة المئوية، وذلك لتحليل البيانات والاجابة عن تساؤلات الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

1- ما النمط التوزيعي العام للصناعات الغذائية في مدينة الكويت الكبرى؟ وهل النمط التوزيعي يتفاوت بين المحافظات والمناطق الصناعية في منطقة الدراسة؟

2- ما مدى وجود الارتباط الجغرافي بين الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة، وما مقداره؟

3- ما درجة التوطن الصحي؟ وهل تختلف باختلاف الوحدة المكانية في منطقة الدراسة؟

4- ما درجة الارتباط الوظيفي للصناعات الغذائية بالصناعات الأخرى؟

5- هل هناك علاقة بين حجم عملية الصناعات الغذائية وبين النمو السكاني في دولة الكويت.
شكل (1) المنطقة الحضرية وحدود منطقة الدراسة في دولة الكويت:

المنطقة الحضرية
حدود منطقة الدراسة

الخليج العربي
مدينة الكويت

المصدر: من عمل الباحث

272
التحليل والنتائج:

قام الباحث بالسحاب المعين لجميع المنشآت الصناعية الغذائية القائمة فعلية وفقًا للأدلة الصناعية (1). حيث بلغت 55 مصنعاً قانونًا وموزعة جغرافياً في دولة الكويت حسب التقسيم الإداري (المحافظات). (*) والجدير بالذكر أن بعض هذه المصنعين يقومون بانتاج أكثر من منتج واحد في نفس الموقع الصناعي مما ساهم في رفع عدد أقسام الصناعات حسب التخصص الدولي.

ويتم بتلك الصناعات نحو 8.24 عاملًا في عام 1995، وقد مثلت العمالة الكويتية ادنى نسبة لها حيث بلغت 1.27% فقط تركزت في الأعمال الإدارية، مما يعني مؤثراً واضحاً على النقص الشديد في مدى أعداد العمالة الوطنية في العمل في الصناعات الغذائية. ومن ثم اعتمدت هذه الصناعات على استقدام العمالة العربية وغير العربية، حيث بلغت العمالة الآسيوية (الهندية والباكستانية، بنغلاديشية، سيلانية والفلبينية) ما نسبته 50% تقريباً، بلغت العمالة العربية نسبة 41% التي يغلب عليها العمالة المصرية، وتصل نسبة العمالة الإيرانية 14% التي تتركز غالباً في قطاع صناعة الشيكولاتة والخبز والسكريات، وتتوزع النسبة الباقي هي في الجنسية الأخرى. وبلغ عدد العمالة الإدارية في الصناعات الغذائية نحو 532 عاملًا بنسبة 7%، في حين بلغ عدد عمال الإنتاج 687 عاملًا بنسبة 58% تقريباً، والعمالة الأخرى السائدة بلغت 281 عاملًا بنسبة 35% (أناضور الشكلين "2 و3").

وتوزع عمالة الصناعات الغذائية إلى أقسامها المذكورة في الجدول رقم (11)، وكان أولها قسم تعبئة المياه الطبيعية والمعبئة والأغذية والغذائية والتي يعمل بها 32% من إجمالي العمالة، وقد استحوز قسم الخياز ومنتجات الخياز على 17%، أما قسم الألبان ومنتجاتها فحوالي 13% من إجمالي العمالة وذاء قسم أغذية الدواجن والعلاف بنسبة 11% تقريباً، وذاء في المرتبة الأخرى في حجم العمالة قسم حفظ وتعليب الفواكه والخضروات بنسبة تقل عن 1%.

* تنقسم دولة الكويت إلى خمس محافظات إدارية هي: العاصمة، حولى، الفروانية، الأحمدي، والجهة.

274
وبلغت انتاجية العامل من جملة الإنتاج الإجمالي 152,120 ديناراً كويتياً، بينما بلغت انتاجية العامل من القيمة المضافة 132,643 ديناراً كويتياً وذلك في عام 1992 (1).

الجدول رقم (1)

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم التصنيف الدولي</th>
<th>اسم الصناعة</th>
<th>عدد المنشآت</th>
<th>عدد العمالات</th>
<th>÷</th>
</tr>
</thead>
</table>
| 3111                | الذبح وتهيئة وحفظ اللحوم | 5 | 91,243 | 4
| 3112                | صناعة الألبان ومنتجاتها | 5 | 133,487 | 12
| 3113                | حفظ وتعبئة الفواكه والخضروات | 3 | 21,649 | 7
| 3114                | جمع وتجهيز الأسماك | 2 | 81,508 | 7
| 3115                | صناعة الزيوت والدهون النباتية | 2 | 145,936 | 1
| 3116                | طحن الفلكل وتجهيز الحبوب الغذائية | 1 | 66,186 | 10
| 3117                | الحبوب ومنتجات المخابز | 15 | 14,575 | 17
| 3118                | إنتاج وتجهيز السكر | - | - | -
| 3119                | الشوكولاتة والحلويات السكرية | 7 | 12,384 | 7
| 3120                | مواد غذائية لم تصنف في مكان آخر | 10 | 453,857 | 18
| 3121                | إغذية المواشي والحيوانات الصغيرة | 3 | 42,865 | 10
| 3122                | تعبئة المياه الطبيعية والمعدنية | 6 | 25,683 | 32
| 3123                | التبغ والسجائر | - | - | -
| 3140                | الإجمالي | 100 | 10,083 | 0

المصدر: من عمل الباحث.

* لقد اقتصرت الدراسة على مصانع الجزء الأكبر، واستبعدت المخابز نصف الألث ومخازن المنتشرة في المناطق السكنية والجمعيات التعاونية.

270
يتم تسويق معظم انتاج الصناعات الغذائية في السوق المحلي في مدينة الكويت الكبرى. وتقوم بعض الصناعات بتصدير جزء من انتاجها إلى الأسواق الخارجية خاصة دول الخليج العربية التي تتأثر بتصدير الأسد من هذه الصادرات. وتستفيد الصناعات الغذائية بقربها من مدينة الكويت الكبرى (المطقةŒالروبوتية) حيث الكثافة السكانية العالية والاتصال الحضري والقدرة الشرائية الجيدة والاستفادة كذلك من توفير الأيدي العاملة خاصة القراب من مناطق اسكان العمال الوافدين. والقراب من المواد الخام ووسائل النقل والخدمات الأساسية من كهرباء ومياه والخدمات الأخرى الضرورية لقيام الصناعة.

وتتركز المنشآت الصناعية في محافظة العاصمة بنسبة 40% وذلك لوجود منطقة الشهير الصناعية التي تقع في هذه المحافظة والتي تعتبر أقدم منطقة قامت الدولة بخصصها للأنشطة الصناعية في الستينيات. وتتوافق في منطقة الشهير الصناعية حوالي من 35% من هذه الصناعات الغذائية التي يغلب عليها صناعات الشيكولاتة والحلويات السكرية وصناعة الثلج، وكذلك يوجد فيها المصانع الوحيد الذي يقوم ببطح الفحل وتجهيز الحليب الغذائي الذي يقع في منطقة ميناء الشهير. وهذا الموقع أهمية كبيرة وذلك لارتباطه باستقبال المواد الأولية التي تأتي محمولة بالسفنcarrier.

وتأتي محافظة الوفرانية في المرتبة الثانية من حيث توطن الصناعات الغذائية وذلك بنسبة 35% وذلك لوجود منطقتي صناعتين هما صبحان الصناعية والتي تقع جنوب مدينة الكويت وقربية من مطار الكويت الدولي يوجد بها 29% من المنشآت الصناعية الغذائية. والأخيرة منطقة الري الصناعية والتي تقع جنوب الشهير الصناعية وقد قامت الدولة بتوزيع الأراضي وتأجيرها للمستثمرين الصناعيين بإيجار رخيص.

وتأتي محافظة الجهراء في المرة الثالثة من حيث توطن الصناعات الغذائية بنسبة 15%. وتتراوح على مناطق الصناعية الزراعية والشغابا والروضتين، ويغلب على صناعات محافظة الجهراء أغذية الدجاج وإعداد الحبوب، ويعود سبب ذلك إلى موقعها على أطراف المنطقة السكنية الحضرية كما هو الحال في منطقة الصليبية، وكذلك لبعدها عن المنطقة السكنية ارتباطها بأسباب موقعية هامة كما هو الحال في 277.
صناعة تعبئة المياه الطبيعية والمعدنية التي ارتبعت بايار المياه في منطقة الروضتين والتي تبعد عن العاصمة قريبة 70 كيلومتراً، أما فيما يتعلق بمنطقة الشقابيا والتي تبعد قريبة 85 كيلومتراً تقريباً على طريق الجهراء - السالمي في غرب البلاد فقد قامت فيها صناعة تربية الدواجن وأغذيتها وعائلات الخيوانات وذلك لبعدها عن تأثير رطوبة الساحل البحري والتي لها أثار سلبية على هذا النوع من الصناعات الغذائية وتأتي محافظة الأحمدي في المرتبة الرابعة بنسبة 7% تقريباً حيث يوجد بها أربعة مصانع فقط للصناعات الغذائية، يقع اثنان منها في منطقة الشعيبة الصناعية وذلك لأسباب معروفة مرتبطبة ببيئية البحر، الأول هو مصنع تعليب وحفظ وجهاز الأسماك، والثاني لصنع ملح الطعام. أما الآخران فهما في مدينة الأحمدي ويشملان مصناعاً للثلج ومخيزات الباب.

وأتت محافظة حولي في المرتبة الأخيرة بنسبة 3% وذالك يوجد مخبزين أثريين فقط، يقع أحدهما في منطقة الشعب والأخر في منطقة الرميلة السكنية.

خصائص التوزيع المكاني للصناعات الغذائية في منطقة الدراسة:

ورغبة في التعرف على النمط التوزيعي الغذائية في الكويت (منطقة الدراسة) وإدراك أهمية هذا التعرف وتحليله، تم استخدام معامل صلة الجوار / أو معيار الجوار الأقرب Nearest Neighbour أو بعد هذا القياس رغم بساطته من أفضل المقابلات الرسمية Analysis - Parametric التي يمكن الاستعانة به لوصف النمط التوزيعي لمواقع المصانع كظاهرة نقطية مكانية، وصيغته على النحو التالي:

\[ r = \frac{2 \sqrt[3]{x}}{\sum_{i=1}^{n} \frac{1}{d_{ij}}}, \]

\[ r = \text{معامل صلة الجوار}. \]

\[ m = \text{متوسط المسافة الفعلية بين مواقع المصانع في منطقة الدراسة}. \]

\[ n = \text{عدد النقاط الممثلة لمواقع المصانع}. \]

\[ h = \text{مساحة منطقة الدراسة} \ (\text{كم}^2). \]

278
ولقد اخرج كل من كلارك وايفانز(4) هذا المعيار وعدها له دليلاً للتمييز بين أنماط التوزيع لأي ظاهرة نقطية (مواقع المصانع مثلما تتجاوز قيمته بين الصفر(=0.0) إذا تجاوزت كل مواقع الظاهرة المدروسة في موقع أو نقطة واحدة و( r = 146.148 ) وفيه تكون مواقع الظاهرة (نقاطها) في اقصى بعد عن بعضها البعض وبين هاتين القيمتين توجد ثمة أنماط متعددة توصف إما بميل نحو التقارب إذا اقتربت من Clustering أو الميل نحو التباعد والتشتت Scattering إذا اقتربت من (191.4) وإذا كانت قيمة المعيار واحدة صحيحاً ( r = 0.1 ) فعادة ما يوصف Random.

توجه خلال تطبيق هذا القياس على الصناعات الغذائية في دولة الكويت ( منطقة الدراسة ) أن فقط توزيعها يتصف بعدم النظام، فهي تتوزع داخل الإطار العمراني وعلى أطرافه في مجموعتين واضحتين: الأولى منطقة الشويف الصناعية حيث يوجد بها ما نسبته 38٪ من إجمالي المصانع الغذائية، والثانية في منطقة صبحان الصناعية (والتي تتبع محافظة الفروانية) وذلك بنسبة 29٪ من إجمالي المصانع الغذائية في منطقة الدراسة . وهذا ما جعل النمط العام لتوزيع الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة أميل إلى النمط التوزيعي المتجمع بعامل صلة الجوار وقدره (4.39) (3 و5) . يمكن ملاحظة هذا التوزيع في الشكلين (4 و 5) .

وللتحقيق من درجة فاعلية معيار الجار الأقرب (r) في وصف توزيع الصناعات الغذائية، استخدمنا معيار تقدير درجة الخطأ المعيار ويأتي ذلك بنسبة قيمة (r) على الجذر التربيعى لمربع عدد النقاط (n) على مساحة مكان الظاهرة (ح) ولكلما كان الناتج صغيراً دل ذلك على درجة عالية من فعالية تحليق صلة الجوار في وصف نمط التوزيع.

$$\text{الخطأ المعيار} = \frac{\text{قيمة مؤشر الجار الأقرب}}{\sqrt{n/2}}$$

وتجد نتيجة الخطأ المعيار (27.20) حيث تؤكد درجة عالية من الثقة في نتيجة معيار الجار الأقرب .

279
وبالنظر إلى التقسيمات الجغرافية في دولة الكويت (منطقة الدراسة) والتي تُمثل هذه المحافظات الإدارية، نلاحظ التباين في أقطار التوزيع المكاني للصناعات الغذائية (انظر الشكلين 4 و5).

يتوزع في محافظة العاصمة والتي تشمل على عاصمة الدولة وقلب المدينة، 40% من هذه المصانع، حيث تتوزع بنحو شبه متناسب إذ بلغ معدل صلة الجوار لها (688٪)، حيث توجد مصانع الخضروات واللبن بشكل متناسب في منطقة الشويخ الصناعية باعتبارها أقدم المناطق الصناعية.

ويعتدد في محافظة الفروانية ما نسبته 34٪ من إجمالي عدد المصانع الغذائية وتتوزع فيه تلك المصانع بنحو متجسم حيث بلغ معدل صلة الجوار لها (789٪).

ويرجع السبب في ذلك إلى ترتيب غالبية هذه المصانع في مواقع بقرب بعضها من بعض في المدن كالمدينة الصغيرة، وبيروت وعبين الصناعيين.

وفي محافظة حولي حيث يوجد بها مصنعان فقط، وكلاهما من مجموعة صناعة الحبوب ومنتجات الخبز التابعة لشركة المطاحن والخبز الكويتية وذلك بنسبة 30٪.

حيث توزع بنحو أقرب إلى النطاق العشوائي إذ بلغ معدل صلة الجوار في هذا القطاع (748٪) حيث تتبع الشركة سياسة الوصول إلى المستهلك في منطقة الهكينة.

وتحتفظ محافظة الكويت بشكل عام، ويفنّ تقسيمها بمحافظة الإسماعلي والتي تقع فيها المناطق الصناعية وها الشعيبة الصناعية وشرق الإسماعلي، والباقي يتوسط فيهما 77٪ من المصانع.

تتوزع بنحو متناسب إذ بلغ معدل صلة الجوار لها (727٪) وأما في محافظة الجهراء والذي يتوسط فيها 91.4٪ تقارباً من هذه الصناعات.

ف.LatLng فيها 6 مصانع بالقرب من بعضها البعض ومسانع متعددة بشكل واضح في صحراء الكويت وذلك لارتباطها بأسباب موقعية ذكرت آنيماً ويبلغ معدل صلة الجوار لها (709٪) بنحو مترابط من التوزيع العشوائي.

ومن خلال الجدول رقم (2) الذي يبرز التوزيع المكاني الخاص بكل صناعة غذائية، يلاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً في أنماط التوزيع، فبعضها يتميز بنحو التوزيع المكاني المتجمد كما في صناعة الشيكولاتة واللحوم السكرية، وصناعة المواد الأخرى (مثل: اللحوم، ورقائق البطاطس) وصناعة الزراعة والدهون النباتية والحيوانية.

28.
ويعد ذلك إلى تخصيص الحكومة للمناطق الصناعية (مثل: الشريخ وصباح الصناعية)، وبعضها الآخر يتميز بنمط التوزيع المكاني المتناقض مثل صناعات الألبان ومنتجاتها، وحفظ وتغليف الفواكه والخضروات، وتهيئة وحفظ اللحوم، والتي تحتاج لأن تكون على أطراف المنطقة السكنية وحاجتها للمساحات الكبيرة. والبعض الآخر يتميز بنمط التوزيع المكاني المتباعد كصناعة الخبز، ومنتجات الخبز، وصناعة المياه الطبيعية والغازية، ونوعية الدواجن وأعلام الحيوان.

ومع هذا التحليل والنظرية النافحة في خصائص التوزيع المكاني للصناعات الغذائية يتضح لنا أن التوزيع الإجمالي للصناعات الغذائية في دولة الكويت (منطقة الدراسة) يتصرف بعدم الانتظام.

جدول رقم (3)

Anchor: التوزيع المكاني الخاص بالصناعات الغذائية في منطقة الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>معامل صلة الجوهر</th>
<th>النشاط الصناعي</th>
<th>نَقطَةِ التوزيع السكاني</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>775 إ.ر.</td>
<td>الشيكولاتة والحلويات السكرية</td>
<td>النطاق المتجعد</td>
</tr>
<tr>
<td>98 إ.ر.</td>
<td>مواد غذائية أخرى</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>10 إ.ر.</td>
<td>الزيوت والدهون النباتية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>124 إ.ر.</td>
<td>الألبان ومنتجاتها</td>
<td>النطاق المتعاقد</td>
</tr>
<tr>
<td>93 إ.ر.</td>
<td>حفظ وتغليف الفواكه والخضروات</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>93 إ.ر.</td>
<td>الذبحة وتهيئة اللحوم</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>16 إ.ر.</td>
<td>الخبز ومنتجات الخبز</td>
<td>النطاق المتباعد</td>
</tr>
<tr>
<td>136 إ.ر.</td>
<td>تعبئة المياه الطبيعية والمشروبات الغازية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>27 إ.ر.</td>
<td>أغذية الدواجن وأعلام الحيوان</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

* تم استبعاد الصناعة التي يوجد لها مصنع واحد فقط.
* المصدر: عمل الباحث.

281
شکل ( 4 ) قيمات التوزيع المكاني للصناعات الغذائية على مستوى المحافظات في منطقة الدراسة.

المصدر : من عمل الباحث

ملاحظة : يتأثر معدل صلة الجوار بعواملين أساسيين هما:
- مساحة وحدود منطقة الدراسة.
- عدد المصانع بواحد النقطة.

وقد قام الباحث بتبليط المعامل الأول الذي كان يمثل مساحة وحدود منطقة الدراسة والذي قدر بحوالي 404 كم2 ويتضح من ذلك أن عدد المصانع ( النقطة ) هو العامل الذي كان له الأثر على درجات فعالية صلة الجوار في وصف النمط التوزيعي للظاهرة.

287
الارتباط المكاني والوظيفي للصناعات الغذائية

---

الارتباط الجغرافي

تعني مفهوم الارتباط أو التجمع الجغرافي "قدرة بعض الصناعات على اجتذاب صناعات أخرى إلى نفس المكان التي توجد فيه". وتقاس هذه الارتباطات الجغرافية Coefficient of Geographic Association (المكاني) بمعامل التجمع الجغرافي Coefficient of Functional Association أو بمعامل الربط الوظيفي معادلة كالتالي (1):

\[ \text{Coefficient of Linkage (CL)} = 1.00 - \sum + \frac{(X_i - Y_i)}{100} \]

ترجمتها إلى العربية:

\[ \text{رـج} = 1 - \frac{\text{مـجمـع}}{100} \]

حيث أن:

- رـج = معامل الارتباط الجغرافي.
- سـ1 = نسبة كل محافظة من جملة عمال الصناعات الغذائية في مدينة الكويت.
- صـ1 = نسبة كل محافظة من جملة عمال الصناعات الغذائية المعتادة.
- مـجمـع = مجموع الفروق الموجبة أو السالبة (يجب أن تتجاوز هذه الفروق).

وكلما اقترحت قيمة (رـج) من الواحد الصحيح كان الارتباط سواء كان جغرافياً (مكانية) أو ارتباطاً وظيفياً قوياً بين المتغيرين، وكلما انخفضت القيمة عن الواحد الصحيح كان الارتباط ضعيفاً حتى نصل إلى الصفر الذي يدل على انعدام الارتباط.

وبين الشكل رقم (6) قيم معامل الارتباط الجغرافي للصناعات الغذائية وتصنيفها حسب نوع العلاقة في منطقة الدراسة ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- إن هناك صناعات غذائية ذات ارتباط جغرافي قوي وهي: الصناعات الغذائية المتنوعة، والمشروبات الغازية والمنكه، والخبز ومنتجات الخبز، وتهيئة وحفظ.
اللحوم، حيث أنها ترتبط بمناطق الاستهلاك مما يستدعي توزيعها بشكل سريع وطازج. مثل الشعاب، الحليب، واللحوم، وكذلك التوزيع البيومي الذي تقوم به الشركات المصنعة للمشروبات الغازية والملكهة.

2- إن هناك صناعات غذائية ذات ارتباط جغرافي متساوي وهو: صناعات الألبان ومنتجاتها، الشيكولاتة والحلويات ومطاحن الدقيق. وقد بدور ذلك بالنسبة للألبان (منتجاتها) إلى تخصص الدولة لمنطقة صحنان الصناعية ووقوع مزارع الأبقار في منطقة الصابية الزراعية على أطراف المنطقة السكنية في حين أن منتجات صناعة الشيكولاتة والحلويات تتحمل النقل العاادي لمسافات طويلة وكذلك التخزين لمدة طويلة نسبياً. وقوع مطاحن الدقيق في منطقة مبنا الشويخ هي منطقة قديمة تم تخصيصها في الستينيات وأصبحت داخلة في المنطقة الخضرية المرئية.

3- إن هناك صناعات غذائية تتميز بارتباطها الجغرافي الشديد نسبياً، وهي صناعة حفظ وتغليف الفواكه والمكسرات والأعلاف، حيث أن منتجاتها لا تتلف بسرعة ويمكن تخزينها بكفاءة جيدة وكذلك لانخفاض تكلفة تغليفها وعدم حاجتها إلى كفاءة عالية في النقل خاصة منتجات الأعلاف، مما يجعلها غير مرتبطة جغرافياً بمناطق الاستهلاك.

ويتضح لنا من خلال تحليل الارتباط الجغرافي للصناعات الغذائية، إن هناك ارتباط قوي ومتساوي لمعظم الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة.

4- التوطين الصناعي:

وتدرس درجة التوطن الصناعي في أي وحدة مكانية بما يعرف باسم مصطلح التوطن الصناعي العيشة. وهو يهدف إلى قياس درجة النشاط الصناعي في الوحدة المكانية ومقارنتها بالمستوى العام للدولة أو أظهار ثقل توزيع الظاهرة في أقليم أو منطقة معينة. ويفصل هنا بالوحدة المكانية (الوحدة الإدارية أو المنطقية الصناعية) وذلك لمراعاة في أي المحافظات والمناطق الصناعية تتوطن الصناعات الغذائية؟، وهل النشاط الصناعي الغذائي يساوي أو يزيد أو يقل

٢٨٥
وعن المعدل العام للدولة؟ ولقد استخدمنا هنا مثفرا واحدا وهو عدد المشتقات الصناعية
الغذائية وذلك لتوفير بياناتها وتوزيعها الجغرافي.

ولقد استخدمت الصيغة التالية7:

عدد المشتقات الصناعية الغذائية في المحافظة
جملة المشتقات الصناعية في المحافظة

معامل التوطن الصناعي = 

عدد المشتقات الصناعية الغذائية في الدولة
جملة المشتقات الصناعية في الدولة

وتؤخذ النتيجة ثلاثة أشكال هي:

- إذا كانت النتيجة أقل من (100) فتعني عدم توطن الصناعة في المكان.
- إذا كانت النتيجة (100) فتعني أن المكان يتمتع بأهمية صناعية تعادل اهتمام
  الدولة لصناعة معينة.
- إذا كانت النتيجة أكبر من (100) فتعني أن المكان يحتوي على نصيب أكبر من
  صناعة معينة مما هو موجود في الدولة، يعني ذلك توطن الصناعة في المكان.

ويبدو من الشكل رقم (7) أن مؤشر التوطن الصناعي أقل من 100 في جميع
المحافظات بمعنى أنه لا يوجد تميز في توطن الصناعات الغذائية في محافظات
الكويت، بينما أظهرت نتائج مؤشر التوطن الصناعي نتائج إيجابية على مستوى
المناطق الصناعية (التي خصصتها الدولة). فناندة قيمة المؤثر في منطقتي الشويخ
وصبحان الصناعتين 112 و109 على التوالي، أي أن هناك زيادة في تركز
الصناعات الغذائية والتي تعتبر ضمن الصناعات الاستهلاكية والخفيفة في منطقتي
الشويخ وصبحان الصناعتين، بينما لا يوجد تركز للصناعات الغذائية في منطقة
الشعبة الصناعية، حيث يغلب عليها تركز الصناعات الكيمائية، ومنتجات المحاصيل
التعدينية المعدنية وغير المعدنية والصناعات الأساسية.

286
ويتضح من كل ما سبق ذكره أن مؤشر التوطن الصناعي في مدينة الكويت الكبرى بالنسبة لتركيز الصناعات الغذائية غير واضح على مستوى المحافظات، بينما هو واضح نوعا ما في منطقتين صناعيتين فقط. وقد يكون ذلك مرتبنا إلى حد كبير بقرار تحديد مواقع الصناعات على اختلاف أنواعها من قبل الدولة المسؤولة عن تخصيص المناطق الصناعية.

الارتباط الوظيفي في الصناعات الغذائية:

يقصد بالارتباط الوظيفي بين الصناعات تواجد مجموعات عديدة من الصناعات في مكان معين، وقد يكون بسبب قدرة المكان على جذب العديد من الصناعات إليه، ولتوفر مقومات الجذب المكانية من بنية أساسية وخدمات وتزامن اتصالات (الذي يقلل من تكاليف الطاقة والنقل) وخدمات إعلامية وتسويقية، أو أن التجاذب يكون بين الصناعات نفسها لأنها ترتبط وظيفيا، أو أن منتج أحد المصانع يعتبر مادة خام لصناعة أخرى، والاستفادة من تحقيق فوائد خارجية بتوفير تكاليف نقل المواد الخام والمنتجات وتسويقها. وبذلك تنتشر ظاهرة الارتباط الوظيفي التي ينتميها الارتباطات الرأسية والمتصلة والخليجية، حيث تجد مصانع منفصلة يقوم كلها بإنتاج واحدة من عمليات الانتاج، أي أن انتاج أحد المصانع يعتبر مادة خام للمصانع الأخرى. وتتوافق المنتجات تراوح مختلفة من الصناعة قبل أن تصل إلى تاجر الجملة ثم تاجر التجزئة ثم المستهلك النهائي.

وسندلها الأرتباطات الرأسية في الصناعات الغذائية ما يأتي:

- صناعات الخبز والحلويات والمخبزات والكيبك التي تعتمد على صناعة الدقيق (منتج شركة المطاحن والخبيز الكويتية).
- صناعة المشروبات الغازية والعصائر - التي يدخل الماء بنسبة كبيرة في عملياتها الإنتاجية. حيث تعتمد على المياه من وزارة الكهرباء والماء.
- صناعة الدقيق والأعلاف اللحى تعتمد على صناعة تخزين المحبوب التابع لشركة المطاحن والمخبز الكويتية.

288
صناعة النحل التي تعتمد على المياه والأسمدة وغاز الفيروز التي تنتجها شركة الأكسجين.

والنطاق الثاني من أقطار الارتباطات هو ارتباط التصنيع المتعدد حيث يتم توظيف مكونات المصنع من الآلات أو المادة في الأوقاف التي تقل فيها كمية الانتاج بسبب ارتباطها بظروف المواد الأولية في انتاج منتجات مشابهة للمنتج الرئيسي للمصنع وعادة ما تحمل هذه المنتجات المتعددة اسمًا تجاريا واحدا (٤) مثل صناعة تجميد اللحوم والضروقات، وصناعة مشتقات الحليب والألبان والعصائر.

ويتمثل الارتباط الخطي Diagonal Linkage في مصانع التعبئة والتغليف الذي عادة ما تتوفر قربة من الصناعات خاصة الغذائية حيث تقدم خدماتها ومن هذه المصانع، مصنع الكترون والورق والبلاستيك وكذلك مصانع العلب المعدنية والزجاج. ولقد أظهرت الدراسة أن الابتكار وجود ارتباط خطي واعتماد شبه كلي على صناعات التعبئة والتغليف وذلك لحفظ المنتج النهائي ونقله إلى الأسواق.

وتجد لنا من خلال تحليلات الارتباطات الصناعية بان هناك ارتباطاً وظيفياً كبيراً.

الصناعات الغذائية والسوق الاستهلاكية

من أجل التعرف على العلاقة بين الصناعات الغذائية والسكان في مدينة الكويت الكبرى، قام الباحث باستخدام أسلوب الارتباط الكمي وهي صيغة ارتباط كيندل للرتب ك: Kendell's Rank Correlation Coefficient، وهو أفضل معاملات الارتباط حيث يمكن استخدامه حينما تكون مفردات القيم (س) و (ص) صغيرة أو أكثر من ١٠ ونتائج أفضل، وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرين للظاهرة قيد الدراسة. وفي هذا المقام فإن المتغير المستقل هو سكان دولة الكويت لعام ١٩٩٣م، ومثلًا في تعدادهم في كل محافظة، والمتغير التابع هو الصناعات الغذائية ممثلة بعدد عمالتها.

ومعادلة هذا المعامل على النحو التالي:

٢٩٠
رِكِّزَتْ (ن - 1) 

حيث أن:


والاسماء بين هذين المتفاوتين محدودة بما يعني عدم وجود علاقة بين النمو السكاني لدولة الكويت وبين الحجم العمالي للصناعات الغذائية وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها:

- إن اختيار موارد الصناعات الغذائية في الواقع كان قديماً (خاصة في مرحلة الستينيات)، حيث تخصص الدولة مناطق صناعية لم تتفق عليها النمو العمراني بعد فترة من الزمن (على سبيل المثال: منطقة الشحيت الصناعية).
- تميز الصناعات الغذائية بارتفاع آليتها واستغلالها عن العمالة تدريجياً.
- أن بعض الصناعات الغذائية تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأراضي، ومن السهولة يمكن توفير هذه الأراضي في المناطق المخصصة للأنشطة الصناعية على أطراف المناطق السكنية بأسعار رمزية وخدمات أساسية.
- اتخاذ النمو العمراني فطاً توزيعياً متزايداً في الكويت حيث أصبح نفقه السائد وفقاً للمخططات الهيكليّة للقرن من الساحل الشرقي لدولة وجنوبًا من مدينة الكويت العاصمة ما جعله يتبع قليلاً من المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية الصناعية.
- تطور وسائل النقل والحفظ وأساليب التسويق مما يقلل من احتمالات تلف المنتجات الغذائية نتيجة بعد المسافة بين مواقع الانتاج ومناطق الاستهلاك.

أما بالنسبة للعلاقة بين الناتج وحجم السوق الاستهلاكي فإنه بالنظر إلى الجدول رقم (5) يتضح لنا أن صناعة تعبئة المياه الطبيعية والمعدنية والتغذية والمشروبات المنكهة تنتج 81% من طاقتها الإنتاجية المخصصة وتأتي في المركز الأول، بينما تحتل
صناعة الخبز ومنتجات المخابز والشيكولاتة والحلويات السكرية في المراكز الأخيرة بنسبة 51% ، و 50% على التوالي ، وتأتي الصناعات الغذائية بصفة عامة بمتوسط انتاجي يصل إلى 3%.

وقد وافقت نتائج الدراسة التي توصلنا إليها ، ما أظهرته دراسة ميدانية سابقة قام بها البنك الصناعي (10) . إن متوسط معدل استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة في المنشآت الصناعية المشمولة بالدراسة قد بلغ 49% في عام 1985 ، وانخفض إلى 47% في عام 1986 من إجمال الطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة في الفرق الصناعية المختلفة للصناعات التحويلية.

جدول رقم (5)

النسبة المئوية للطاقة الإنتاجية الفعلية من الطاقة المخصصة لبعض الصناعات الغذائية

<table>
<thead>
<tr>
<th>النشاط الصناعي</th>
<th>الطاقة الإنتاجية الفعلية %</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الذبح وتهيئة وحفظ اللحوم</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td>الألبان ومنتجاتها</td>
<td>70</td>
</tr>
<tr>
<td>حفظ وتعليم الفواكه والخضروات</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تعليب وحفظ وتحضير الأسماك والخضروات</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الزبوب والدهون النباتية والحيوانية</td>
<td>58.3</td>
</tr>
<tr>
<td>طحن النحل وتحضير الحبوب الغذائية</td>
<td>52</td>
</tr>
<tr>
<td>المخبز ومنتجات المخبز</td>
<td>51</td>
</tr>
<tr>
<td>الشيكولاتة والحلويات السكرية</td>
<td>50</td>
</tr>
<tr>
<td>مواد غذائية أخرى</td>
<td>55</td>
</tr>
<tr>
<td>أغذية الدواجن وأغذية الحيوان</td>
<td>65</td>
</tr>
<tr>
<td>تعشية المياه الطبيعية والمعدنية والغازية</td>
<td>81</td>
</tr>
<tr>
<td>المتوسط العام</td>
<td>63.6</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر : قام الباحث بحساب النسبة المئوية من نتائج الدراسة الميدانية.
وعند النظر إلى تراجع الطاقة الإنتاجية الفعلية لتلك الصناعات،

1- تراجع الحجم السكاني لدولة الكويت طوال سنواته كأعلى مفتاحا قبل الغزو العراقي الغاشم.

2- تغييرات في التركيب السكاني في الكويت من حيث الجنسية إلى الجنسية الأخرى، حيث تمت تغييرات كبيرة في هذه الخريطة.

3- الوضع الديمغرافي الحاد في الكويت بخلاف العوامل المختلفة، بما في ذلك سبب النزاعات وانتفاضات معدلات على مستوى شبه الناشف.

4- حالة الأمن في المنطقة وأثرها في إيجاد حالة نفسية غير مطميتة أو غير مستقرة لدى العمال والعمال من شأنه أن يشكل الحاجة إلى التوقف من مخاطر مستقبل.

إن معطيات ما بعد التحرير تجعل من الصعب تصور مستوى انتاج إلى المستويات السابقة قبل الغزو، اللهم إلا إذا استمع نصائح التصدير واتخذت سياسات جادة بهذا الخصوص.

وإذا أعطى اتباعا إلى ذلك المشكلات المختلفة التي تعاني منها الصناعات بشكل عام والصناعات الغذائية على وجه الخصوص، والتي من بينها:

1- مشكلة النافذة الشديدة بين الصناعات الغذائية الوطنية والمكونات المستوردة من جهة وبين الصناعات الوطنية نفسها من جهة أخرى. وذلك لأن سوق الكويت مفتوحة لجميع أنواع المنتجات بدون تقييد إضافة إلى أن الدول المصدرة تدعم صادراتها أما لها حاجتها للعملية الصغيرة أو لتحسين ميزاتها التجارية مع الكويت باعتبارها أحد الدول النفطية. وأن سياسة الأغران التي تتبعها بعض الدول المصدرة تكون لها انعكاسات سلبية تتمثل في انخفاض القدرة التنافسية.
للمنتجات الوطنية خاصة مع غياب الدعم والحماية الكافية للممنتج الوطني، وعدم الاستفادة من الطاقة الإنتاجية المتاحة بشكل كامل، وانخفاض كفاءة عناصر الانتاج والارتفاع تكاليفها، وتزايد حجم المرتجعات نتيجة لعدم التسويق.

إن هذه المت_RETURN_الوية من نتائج المنافسة، قد تجعل الدولة تفكر في حماية الصناعات الفولوليدة كما قد يضر المستهلك من جانب ويسأل من اهتمام الصناعات الوطنية في تحقيق نوعية منتجاتها ومتابعتها للمواصفات العالمية من جانب آخر. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هذه المشكلة تعتبر من أهم المشاكل لدى المنشآت الغذائية وذلك بنسبة ۲۲٪. ولقد علقت وزارة التجارة والصناعة دعم الصناعات الغذائية بعد الغزو الغاشم على دولة الكويت وذلك لظروف الدمار الذي حل بهذه الصناعات، ولم يكن السبب الوحيد هو وضعه الطبيعي، والجدير بالذكر أن سياسة حماية المنتج الوطني وفرض رسوم الحماية الجمركية على الواردات الأجنبية، المناخية والتي وصلت إلى ۱۸٪، وطبقتها وزارة التجارة والصناعة قبل الغزو الغاشم قد شملت ثلاث مجموعات من الصناعات الغذائية هي: المياه المعدنية، والبسكويت بجميع أنواعه، والكوباك الأسودي.

2- مشكلة ارتفاع تكلفة توزيع وتسويق المنتجات، وقد يكون جزءًا من هذه المشكلة مرتبطًا بشكل المنافسة الأجنبية، أما الجزء الثاني هو في عدم اتباع سياسات تسوية أفضل واتباع طرق ترويج ذات فعالية أكبر. وهناك بعض من المصاعب التي لا يوجد بها إجراءات للتسويق، ويستدلون إلى القول الشائع أن السلعة الجديدة تسوة نفسها، وليس هناك حاجة في رصد ميزانية لإدارة التسويق أو للدعاية والإعلان، غير أن هذا القول غير صحيح.

إن المنتجات الوطنية بحاجة ماسة للاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة للتسويق ولترويج منتجاتها، وإياس مقدرتها التنافسية أمام المنتجات الأجنبية المشابهة والأنطلاق من السوق المحلية - التي تعاني من ضعف قدرتها الاستيعابية - إلى الأسواق العربية والإسلامية، وذلك من خلال سياسة التسويق مع هذه الدول لفتح أسواقها وتسهيل إجراءات دخول الصادرات الكويتية، والذي سوف يعكس على خفض تكاليف الانتاج والترويج وزيادة مقدرتها التنافسية، ولقد لاقت الدراسة الأولية لانشاء شركة لتسويق المنتجات الوطنية، والتي قام بها مركز
التجارة الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة تتكليف من بنك الكويت الصناعي ودعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، استحسان الصناعيين أنفسهم (131)، وأبرزت نتائج الدراسة المسبقة أن مشكلة ارتفاع تكلفة توزيع وتسويق المنتجات قد حصلت من حيث الأمين على ما نسبته 52% في القطاعات المرتبطة بعوامل موقعة بعيدة عن مناطق الاستهلاك مثل صناعات تعبئة المياه وأغذية الدواجن وأغذية الحيوان.

- مشكلة قلة توازن المواد الخام المحلية كمشكلة مهمة بنسبة 60% تقريباً خاصة صناعات تهيئة وحفظ حقول الحيوانات والدواجن والمياه المعدنية والغازية والمشروبات المنكحة وطن الحليب وتجهيز الحميات الغذائية، لذلك تلجأ تلك المصانع وغيرها، للاستيراد من الخارج.

ومن المشكلات الأخرى التي تعاني منها الصناعات الغذائية:

- النقص في الحالة الوطنية بشكل عام والعمالة الفنية المدرة الوطنية في تقنيات الانتاج الغذائي بشكل خاص، بالرغم من أن خلق فرص العمالة يعتبر هدفاً استراتيجياً.
- ندرة المعلومات المتعلقة بالتسويق.
- ضيق السوق المحلي وتبخير الهيكل السكاني، فهما أثارت افتراض الاستهلاك الفردية يبقى الطلب الإجمالي محدوداً.

وقد بالذكر أن هذه المشكلات وكما رافقها من ظروف ومعطيات ما بعد الغزو الغاشم قد ساهمت في عدم استغلال كامل الطاقة الإنتاجية للمصانع، وتبغي أن تتم دراسة الحاجة الفعلية في المستقبل لهذه المصانع وربطها بالنمو السكاني.

وفقاً لوحدة الإحصائيات السكانية فقد كان مجموع السكان 431,484,412 نسمة في عام 1993م، وكان عدد السكان الكويتيين 592,412 نسمة بنسبة 43% وزيادة نحو 17%, ألك نسمة عن عام 1989م ويعدل نحو سنري وصل إلى 45% وهي زيادة طبيعية بفترة ارتفاع معدل النمو السكاني، فالمجتمع الكويتي يزداد فعلياً بسرعة متقدمة من مرحلة التحول الديموغرافي الذي تنخفض فيها معدلات الوفيات، فيما تعتبر معدلات الحضوية مرتفعة بصورة ملحوظة، ومن هنا يمكن أن
تتوقع أن معدل النمو السكاني للكويتيين سيستمر حتى عام 2000 عند نفس مستواه البالغ حوالي 45% سنوياً في الوقت الراهن ثم يميل إلى الانخفاض تدريجياً وببطء ليصل إلى نحو 25% سنوياً عام 2010 ثم إلى حوالي 20% في عام 2020.


أما بالنسبة لغير الكويتيين فقد انخفض عددهم من 554,872 نسمة عام 1989 ونسبة 71% إلى 829,876 نسمة ونسبة 75% في عام 1993 ونسبة 77% في عام 1996.

ويعود سبب هذا التراجع للفوز العاشر على دولة الكويت في شهر أغسطس عام 1990، وهجرة معظم الوافدين بما فيهم الجنسية العربية التي أيدت دولها العدوان، إضافة إلى اتخاذ الدولة بعض الإجراءات التي تهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع السكانية على أسس جديدة لفترة ما بعد التحرير (15).

ومع الأخذ في الاعتبار أن استوداد الوافدين يتم عادة بغرض تلبية حاجة سوق العمل، لذا تبقى ضرورة التأكيد على أن توجهات السياسة السكانية المعتمدة تقتضي ضرورة السعي إلى الارتفاع بنسبة المواطنين في مجموع السكان إلى حدودها القصوى في أقصر فترة زمنية ممكنة، مع تنظيم تنفيس الهجرة الوافدة ومرافقة تطورها (16). وفي ظل الظروف السابقة يتوقع أن يصل معدل النمو السنوي لغير الكويتيين إلى 2%، مما يجعل عدد السكان غير الكويتيين يصل في عام 2000 إلى 959,172 ألف مليون نسمة وإلى حوالي 1,500,172 مليون نسمة عام 2010، ثم إلى 2,384,172 مليون نسمة عام 2020 (انظر الجدول رقم "6")

وفي ضوء المعطيات والبيانات السابقة يمكن وضع تصورات تنمية الصناعات الغذائية في الكويت في ضوء الأهداف والسياسات المتعلقة بالقطاع الصناعي والتي تقوم بها الدولة. حيث توفر الدولة المناطق الصناعية المجهزة بالخدمات الأساسية والقريبة من مناطق الاستهلاك والعمالة إلى حد ما في بعض الصناعات القريبة إلى المادة الخام (صحون والصوبية الصناعية). وتقوم الجهات المعنية في وزارة التجارة والصناعة والبنك والصناعي الموالي لهذه الصناعات بالزام المستثمرين الصناعيين بتحديث
الأساليب الصناعية والاستفادة من أحدث التقنيات ورفع درجة الميكنة.

وهموم يتعلق برفعة مستوى الكفاءة الفنية للأيدي العاملة فقد أوضح دراسة
الميدانية أن هناك نوعين من التدريب : تدريب إداري ويشمل تدريب الكواذر الإدارية
العليا وتدريب المشتركين على الانتاج، والثاني الآخر من التدريب هو تدريب مهني
لإعداد العمالة الفنية الماهرة. وقد أوضح دراسة أن 45٪ من إجمالي المصنع
الغذائية يقوم ارتبها بتعريض العمالة المداة وتدريب العمالة وهم على رأس العمل،
إضافة إلى أن ما نسبته 24٪ من المصانع الغذائية تقوم بتدريب عمالها وهم على رأس
العمل، وأن ما نسبته 22٪ من الصناعيين لا يقبلون إلا عمالا متدربين.

وأظهرت الدراسة الميدانية أن معظم الصناعات الغذائية تستخدم مواردها الخام من
دول كثيرة وأسواق متعددة مما يتيح مجالا واسعا للحصول على الجودة والتوجه الذي
تساهم في رفع كفاءة المنتج النهائي ومنافسة المنتجات المشابهة في الأسواق المحلية أو
المستهلكة.

وحول زيادة الانتاج الصناعي وذلك من خلال التوسع الرأسى أو الأفقي، وفيما
يتعلق بنمو الانتاج رأسيا - أي زيادة أنتاج المصانع العاملة - ، وبالنظر إلى الجدول رقم
(6) يبرز بشكل عام أن معظم الصناعات الغذائية تعمل بطاقة إنتاجية فعلية تصل
إلى 30٪ (المتوسط العام)، وذلك لأسباب ذكرت آنفا، وأن هذه المصانع تحتاج إلى
فترة زمنية تتراوح ما بين 12 - 15 سنة (أي لغاية عام 2010 حيث يتوقع أن يصل
عدد السكان إلى 263 مليون نسمة أكثر قليلا من إحصائية السكان في عام
1989 حيث وصل تعدادهم 14.2 مليون نسمة انفرد جدول رقم (6) لكي تعود
إلى مستويات الانتاج التي كانت سائدة قبل الفزو الغاشم. وأن هناك 40٪ تقريبا من
إجمالي الطاقة الإنتاجية المخصصة غير مستغلة.

وبالرغم من ذلك فقد أوضحت الدراسة الحالية أن ما نسبته 43.6٪ من إجمالي
الصناع الغذائية يوجد لديها خطط للتغع في المستقبل، وحوالي نوع هذا التوسع
المستقبلي فقد أشار 49٪ منهم إلى أن التوسع سيكون في تشغيل خطوط إنتاجية
جديدة، وأشار 27٪ تقريبا إلى أن التوسع سيكون في حجم الانتاج، وأوضح ما
نسبته 15٪ تقريبا من المصانع إلى أن التوسع سيكون في حجم المصنع وتسخينه،
وجاءت نسبة التوسع في الأيدي العاملة بنسبة 9٪ تقريبا.

297
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>161.00</td>
<td>131.00</td>
<td>133.00</td>
<td>121.00</td>
<td>121.00</td>
<td>114.00</td>
<td>113.00</td>
<td>113.00</td>
<td>113.00</td>
<td>113.00</td>
</tr>
<tr>
<td>171.00</td>
<td>171.00</td>
<td>171.00</td>
<td>171.00</td>
<td>171.00</td>
<td>171.00</td>
<td>171.00</td>
<td>171.00</td>
<td>171.00</td>
<td>171.00</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>%</th>
<th>%</th>
<th>%</th>
<th>%</th>
<th>%</th>
<th>%</th>
<th>%</th>
<th>%</th>
<th>%</th>
<th>%</th>
</tr>
</thead>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>67.98</td>
<td>67.98</td>
<td>67.98</td>
<td>67.98</td>
<td>67.98</td>
<td>67.98</td>
<td>67.98</td>
<td>67.98</td>
<td>67.98</td>
</tr>
</tbody>
</table>
والجدير بالذكر أن معظم المصانع الغذائية التي لا توجد لديها خط للتوسع المستقبلي هي مصانع الثلج والخليطات وقد يعود السبب في ذلك بالنسبة لصناعة الثلج إلى انتشار وسائل التبريد في المنازل والطعام والمحلات والفنادق وغيرها حيث تنتج مختلف أحجام الثلج المطلوب. وأما بالنسبة للمحلات فقد يكون السبب المباشر في ذلك كثرة محلات الخليطات والمخباز نصف الآلية وانتشارها في المناطق السكنية.

ومع ذلك يتعلق بالنمو الأقفي لمؤسسات صناعات غذائية جديدة، ينبغي عدم تكرار ما هو موجود وقائم من صناعات، لكى لا تزيد مشاكل هذه الصناعات القائمة خاصة فيما يتعلق بقلة توفر المواد الخام المحلية وتنوعها. باستثناء التوسع في رفع الطاقة الانتاجية للمخزون الآلي في مدينة الأحمدي والذي يخدم المناطق التي تقع جنوب الدائري السادس حتى الحدود الجنوبية مع المملكة العربية السعودية، وذلك لتغطية الطلب المتزايد والزيادة السكانية المتوقعة في محافظة الأحمدي نتيجة للنمو العمراني والاستحداث مناطق سكنية جديدة في: القرین، غرب النظارس، هدية، أو استحداث مخزون آلي جديد يقع في منطقة سكنية تتوسط محافظة الأحمدي، وكذلك لتوسع في رفع الكفاءة الانتاجية للمخزون الآلي في مدينة الجهراء والذي يخدم محافظة الجهراء، وذلك لنفس الأسباب السابقة.

الفاتحة

لقد تزايدت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الغذائية في الصناعات التحويلية وأصبحت تحقق نموا متزايدا، إلا أنها لازال بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي واجد من الواردات. كما أن عليها أن تسهم بقدر أكبر في جذب العمالات الوطنية وذلك لتحقيق المناطق الاقتصادية والاجتماعية المرتبة على توظيف العمالات الكويتية.

لقد أظهرت الدراسة أن نظ نظLens للصناعات الغذائية في مدينة الكويت الكبرى يتسم بعدم الانتظام، تركز في مناطق محدودة هما منطقة الشريف الصناعية وتستأثر بنسبة 38% من المنشآت الصناعية الغذائية، ومنطقة صبحان الصناعية وتستأثر بنسبة 29%. وباستخدام معدل صلة الجرار (معيار الجزار الأقرب) اتضح أن النمط التوزيعي للصناعات الغذائية في مدينة الكويت الكبرى يمكن وصفه بأنه يميل إلى النمط المتجمع، إذ بلغت قيمته (93.4). وهو أبعد عن النمط العشوائي أو
النظام المشتت . وجاءت قيمة الخطأ القياسي (72.9 ) مؤكدة لفعالية هذا النظام في
وصف نمط التوزيع للصناعات الغذائية ، وكذلك دور التخطيط في وجود مناطق
محددة ، بينما تفتقر محافظات الأحمدي والجهراء إلى صناعة المخابز ومنتجاتها
وصناعة الخلويات وهي المحافظات اللتان يتوقع تزايد أعداد سكانهما في السنوات
التي تلت القايدية .

لقد أوضح الكتاب أن هناك ارتباطا جغرافي واضحا لدى الصناعات الغذائية في
محافظات دولة الكويت ، حيث وجد أن 78٪ تقريبا من مجموعات الصناعات الغذائية
يتراوح ارتباطها الجغرافي بين ارتباط قوي وارتباط متوسط .
تؤثر مؤشر التنوع الصناعي في مدينة الكويت الكبرى بالنسبة لنمط
الصناعات الغذائية ما بين المحافظات الخمس والمناطق الصناعية ، حيث لم يكن مؤشر
التنوع الصناعي واضحا في المحافظات ، بينما أظهر نوعا من الوضع في منطقتي
الشريان وصحان الصناعتين فقط .

لقد أظهرت النتائج وجود ارتباط وظيفي بين الصناعات الغذائية وصناعات
الكرتون ، والورق والبلاستيك والعلب المعدنية والزجاج التي تتوطن بالقرب منها ما
يساهم في تحقيق الوفورات الخارجية .

أوضح معايير ارتباط «كيندال » لرتب أن العلاقة معدومة بين سكان دولة
الكويت وعمال الصناعة الغذائية ، وقد يعود السبب لأمور تتعلق بتغيرات أخرى مثل
كفاءة وسائل النقل ، وسلاسة عملية التسويق والتسويق ، وارتفاع كفاءة وتقنية المصانع
الغذائية مما يجعلها تستغل من العمالة بالتدريج .

الوصفات .

تتمحدر الدشة بعض النصوص ، وهي :

١ - ضرورة تشجيع ودعم الصناعات الغذائية ذات الأهمية الاستراتيجية حتى لو
ارتفعت تكلفة انتاجها وانخفاض مقدرتها التنافسية ، مثل صناعة طحن الفلاد
(القمح) ، وصناعة الخبز والمياه وذلك لأهميتها للأمن القومي وتحقيقها للشعور
بالأمن والاستقرار .
2- دعم الصناعات الغذائية التي تشيع الحاجات الأساسية اليومية مثل: منتجات الألبان، الدجاج البيض واللحوم والمشروبات ونوعاتها.

3- وقف تشريحة صناعية جديدة، ويستثني من ذلك التفكير في إمكانية:
- التوسع في رفع الطاقة الانتاجية للمخزونات الآلي في مدينة الأحمدي إذا سمحت الطاقة التصنيمية للمصنع الحالي أو إنشاء مخزون آلية جديدة.
- التوسع في رفع الطاقة الانتاجية في المخزونات الآلي في مدينة الجهراء. لأن النتائج الدراسة أظهرت أن هناك طاقات مرخصة غير مستعملة، ونظرًاً لإمكانية المصنع الحالي في أن تغطي حاجة السوق الاستهلاكية لسنوات تتجاوز ما بين 12 - 15 سنة.

4- الإستعراض في تطبيق إجراءات دعم وحماية المنتج الوطني من منافسة السلع المستوردة والمنسجمة من قبل حكوماتها، والتي توقفت بسبب الغزو العراقي الفاشل ووضع آلية عمليات التزادة في دعم الصناعات الجادة والمنتجة والتي تحقق أهداف التنمية الصناعية في الكويت.

5- تشجيع وتوجيه العمالة الكويتية نحو العمل الصناعي وحل جميع المشكلات التي تعرض ندرة هذه العمالة خاصاً فيما يتعلق بالأجر والأجور، ومكافآت، الترقيات، نظام التأمينات الاجتماعية، وذلك لتحقيق هدفين، الأول هو إيجاد عمالة وطنية صناعية فائقة مبتكرة ورفع التكاليف الإنتاجية والاجتماعية في المجتمع الكويتي، والثاني هو تخفيف الأعباء المالية على الميزانية الدولة حيث يستنفر بند الأجور والرواتب معظم الموازنة المالية العامة للدولة.

6- أن تقوم الجهات المدنية والمهنمة بالقطاع الصناعي بتوفير المعلومات والإحصاءات الصناعية بشكل أكثر تفصيلاً، مثل: المصانع المنتجة فعلياً، طاقتها المرخصة، والانتاجية الفعلية، أعداد العمالة المنتجة والعمالة الإدارية ومستوى إنتاجها، ونسبة العمالة، وتوزيع المنتجات الصناعية جغرافياً سواء على مستوى المحافظات أو المناطق الصناعية، القيمة المضافة، رأس المال المستثمر لهذه الصناعات، وفق نقص هذه المعلومات حجر عثر على الأمام أبحاث العلمية المهتمة بالصناعة مما يقلل من قيمتها العلمية وفائدتها التنموية في تطوير القطاع الصناعي.
7- سد النقص في بعض المواد الخام للمصانع التي تعتمد على مواد خام محلية عن طريق دعم ورفع مستوى التنسيق بين المنتجين الزراعيين والصناعيين في القطاع الغذائي مثل توفير اللحوم عامة، واللحوم الخمرة خاصة، ودعم الانتاج الزراعي لزيادة كمية المنتجات الزراعية.

8- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى خاصة الدول الخليجية في تطبيق نظام استثمار رأس المال الأجنبي لما له من آثار إيجابية كبيرة خاصة فيما يتعلق باشتراطات نقل التكنولوجيا وذلك لرفع كفاءة هذه الصناعات.
الهوامش

1- بنك الكويت الصناعي، التقرير السنوي لعام 1993، ص 39.
2- المفهوم العام للصناعات الغذائية هو: الأنشطة الصناعية الشاملة تحت التصنيف الدولي الصناعي رقم 31 (ISIC)، وهي الصناعات التي تقوم على إجراء عمليات تحويلية مثل التجهيز، التجفيف، والتبريد، والتجفيف، والمعالجات البيولوجية والكيميائية. تجري هذه العمليات على المنتجات الزراعية والحيوانية لتحويلها إلى منتجات مصنعة ونهائية.
3- منظمة الخليج للاستثمار الصناعي. تقرير عن الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. نوفمبر 1993، ص 2.
4- وزارة التجارة والصناعة، دليل الكويت الصناعي، الكويت، الطبعة الثانية، 1993.
6- وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، البحث السنوي للمنشآت الصناعية 1992، ص 317.
7- محمود محمد سيف، المواقع الصناعية دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 314.
9- نفس المرجع السابق.
10- عثمان مردم بك، الطاقة الاستجابية المستقلة والمتعلقة في قطاع الصناعة التحويلية في الكويت، بنك الكويت الصناعي، 1989، ص 2.
11- بنك الكويت الصناعي، التقرير السنوي لعام 1993، ص 32-34.
12- محمد حامد عبد الله، اقتصاديات الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث، 1988، ص 78.


15- وزارة التخطيط، الإدارة العامة لشؤون التخطيط، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في الكويت في 1993/6/30، أبريل 1994، ص 5.

16- صحيفة الوطن، مرجع سابق، ص 15.
المراجع العربية

الكتب:
- عثمان مردم بك، الطاقة الإنتاجية المستقلة والعاطلة في قطاع الصناعة التحويلية في الكويت، 1989.
- محمد حامد عبد الله، اقتصاديات الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث، 1988.
- محمد سيف، المواقع الصناعية دراسة تحليلية في المجرافيا الاقتصادية، الاسكندرية، 1990.
- دار المعرفة الجامعية، 1990.
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، تقرير عن الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، في نوفمبر 1993.

مصادر حكومية:
- وزارة التجارة والصناعة، دليل الكويت الصناعي، الكويت، الطبعة الثانية، 1993.
- وزارة التخطيط، الإدارة العامة لشؤون التخطيط، السمات الأساسية للسكان والقرى العاملة في الكويت، في 1994.

أخرى:
- صحيفة الوطن، التقرير الرسمي للسكان والتنمية لدولة الكويت، 1994-1996.
المراجع الأجنبية

